أبعاد النوع الاجتماعي للعنف المتطرِّف في شمال إفريقيا: النهج والسياسات والممارسات

تقرير الاجتماع الثالث للخبراء

شيرين الطرابلسي-مكارثي وراتشيل جورج، معهد التنمية لما وراء البحار (ODI)
6 يناير/كانون الثاني 2020

المقدمة

على مدار العامين الماضيين، جمعت المنصة الإقليمية المعنية بالنوع الاجتماعي ومكافحة ومنع التطرف العنيف في شمال إفريقيا، التي تستضيفها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمديرية التنفيذية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (الأونكتاد) التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع معهد التنمية لما وراء البحار، بين الخبراء في منطقة شمال إفريقيا من خلال سلسلة من المناقشات الشخصية وعبر الإنترنت لتبادل الخبرات والمعلومات حول النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف في المنطقة. وتعد المنصة فضاءً رحبًا لتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي في جميع أنحاء منطقة شمال إفريقيا. ويتألف المشاركون في المنصة من كبار الخبراء الحكوميين وخبراء من المجتمع المدني بالإضافة إلى الأكاديميين من دول شمال إفريقيا الخمسة (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس)، حيث يشاركون خبراتهم التقنية والسياساتية العريضة المترسخة في سياقاتهم المحلية والإقليمية.[1]

وقد تم عقد الاجتماع المباشر الثالث يومي 19 و20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 في تونس العاصمة. واستنادًا إلى المناقشات التي دارت في الاجتماعين السابقين، سعى الاجتماع إلى تعزيز وضع المنصة كمركز لقيادة الفكر الإقليمي حول النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف؛ حيث ركّز على تحليل استجابات الدولة والمجتمع بشكل حاسم لظاهرة التطرف العنيف في البلدان الخمسة، وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في مواجهة ومنع التطرف العنيف على الصعيدين المحلي والإقليم، فضلاً عن مناقشة النجاحات والإخفاقات في وضع البرامج والسياسات

[1] لا يمثِّل أعضاء المنصة وجهات النظر الرسمية لبلدانهم.

الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف، كل ذلك من منظور شـــمال إفريقيا. كما ركز الاجتماع بشـــكل خاص على التحديات المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين في المنطقة.

وأكد أعضاء المنصة بشكل عام على ضرورة التوصل إلى فهم أقوى وإلمام أوسع بديناميات النوع الاجتماعي وعلاقتها بالتطرف العنيف، وذلك عن طريق الاســتفادة من الخبرات الإقليمية والمعارف المحلية الواســعة. كما طالبوا باتباع نهجٍ متعدد القطاعات تجاه النوع الاجتماعي والتطرف العنيف، ووضـــع برامج تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي وسياسات قائمة على الأدلة تستند إلى احتياجات دول شمال إفريقيا فضلاً عن الخصوصيات التاريخية والثقافية. ورغم تعبيرهم عن أولويات مشتركة، فقد أشار الأعضاء أيضًا إلى تباين السياسات والمناهج الوطنية في المنطقة، مما قد يشكّل تحديًا للنهج الإقليمي وفي الوقت ذاته فرصة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة واعترافًا بالمزايا النسبية لكل بلد. وكشف الاجتماع عن أن الرغبة في التعلم الإقليمي المشترك والمشاركة المستمرة فيما يتعلق بمنع ومكافحة التطرف العنيف والنوع الاجتماعي، والتي تم التعبير عنها في الاجتماعين السابقين، ما زالت قوية. ومن تجارب الإناث المقاتلات الإرهابيات الأجنبيات، إلى المقاربات التي تتبناها الجهات الفاعلة في الدول والمجتمع المدني في منطقة شمال إفريقيا لدعم قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في إطار منع ومكافحة التطرف العنيف، يحمل أصحاب المصلحة العاملون في شـــمال إفريقيا عددًا من المصـــالح والمخاوف المشـــتركة. وقد تم التأكيد على ضرورة التعلم والتبادل الاســتراتيجي الإقليمي بصـفة مســتمرة، بما في ذلك ما يتعلق بمشـاركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين ودور المجتمع المدني.

وظهرت ثلاثة مجالات اهتمام رئيسـية في الحلقة النقاشـية تشـكّل تحديات لصـانعي السـياسـات والباحثين وقادة المجتمع المدني المنخرطين في قضـايا النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف في شـمال إفريقيا. كما يمكن اعتبارها فرصًـا محتملة لمشـاركة ناجحة تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي في منع ومكافحة التطرف العنيف. المجال الأول هو مركزية الاعتبارات السـياقية الخاصـة بالمنطقة، وشـملت الاعتبارات الجيوسـياسـية، وانهيار الحكم والاســتقرار، والتاريخ والذاكرة الجماعية والتجارب، وأخيرًا التصـورات والمواقف تجاه الذكورة والأنوثة. أما المجال الثاني فتمثَّل في مشـاركة أصـحاب المصـلحة، وتعيين أصـحاب المصـلحة الرئيسـيين وسـبل إشراكهم، وتحديد المعوقات. وبخلاف التباين بين النهج ذات الطابع الأمني والنهج الأخرى، ناقش الأعضـاء مسـألة توسـيع نطاق أصحاب المصلحة المشاركين في مساعي منع ومكافحة التطرف العنيف في بلدانهم، مثل القطاع التعليمي والقطاع الخاص. وأخيرًا كان المجال الثالث هو سـياسـات الدولة والبرامج الحالية بشـأن النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف في شمال إفريقيا. ويجمع هذا التقرير المناقشات التي دارت خلال الاجتماع الذي استمر لمدة يومين كما يحدد الرؤى والنتائج الرئيسية وكذلك المسارات والفرص السانحة للمضي قدمًا.

النتائج الرئيسية

- **أكد الأعضـاء مجددًا على ضرورة التبادل الاسـتراتيجي للممارسـات الجيدة والمعارف حول النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف بصـفة مسـتمرة في شـمال إفريقيا، مع التركيز على التعاريف المشـتركة وفهم الأولويات الإقليمية.** ولأن معظم المصـطلحات المسـتخدمة لوصـف الأفعال والسـياسـات المتعلقة بالتطرف العنيف تنبع من الغرب، فقد اعتبر الأعضـاء المنصـة وسـيلةً يمكن من خلالها التوصـل إلى فهم إقليمي مشـترك للمصـطلحات المتعلقة بالتطرف العنيف، وذلك من خلال الأخطار المشـتركة والتجارب التاريخية في المنطقة. كما رأوا في المنصة أداة لتعزيز التعلم الإقليمي الفعال وتنسيق العمل.
- **أعرب الخبراء مجددًا عن قلقهم إزاء ندرة البيانات المتعلقة بالتطرف العنيف في المنطقة؛ مؤكدين على أهمية الدقة المنهجية وجمع المزيد من الأدلة والبيانات التجريبية لدعم صـــنع السـياسـات في المنطقة.** ولمعالجة هذه الفجوة في البيانات، رأى الخبراء أن دور المنصة في هذا الصدد ذو شقّين: أولاً، تسهيل التعاون بين الباحثين والأكاديميين ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني والحكومات من أجل تحديد الثغرات الحرجة في التحليلات الحالية بشـأن منع ومكافحة التطرف العنيف والنوع الاجتماعي في المنطقة، وثانياً، ضـمان وصـول البحوث والتحليلات الإقليمية الناشـئة إلى صـناع السـياسـات في المنطقة وعلى الصـعيد العالمي. وتعد اللجنة الوطنية التونســية لمكافحة الإرهاب، على ســبيل المثال، أحد مواقع تقصي الحقائق وتبادل الســياســات في المنطقة، كذلك الأمر بالنسبة للمركز المصري للدراسات الاستراتيجية ومقره القاهرة. كما أشار الخبراء إلى ضرورة أن تسـترشـد جهود منع ومكافحة التطرف العنيف بالسـياق الثقافي والتاريخي لكل بلد وفي المنطقة وتجارب عدم

الاستقرار، مثل الصراع الذي شهده الجزائر في فترة التسعينيات، ودور القبائل وديناميات المجتمع، والصراع الحالي في ليبيا.

- **أشار بعض الأعضاء إلى ضرورة اتباع نهج أكثر شمولاً لوضع البرامج الخاصة بمنع ومكافحة التطرف العنيف، بحيث تشمل الجهات الفاعلة التي كانت تعتبر من قبل هامشية في السياسات والبرامج الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف. فعلى سبيل المثال، في حين ركزت برامج منع ومكافحة التطرف العنيف على التعليم في الجامعات بشكل رئيسي، دعا أحد الأعضاء إلى التركيز على التعليم في شمال إفريقيا من خلال تعزيز التعليم والتدريب غير الرسميين.** ويشمل ذلك التدريب المهني والتربية المدنية في السجون وغيرها من البيئات المجتمعية، في إطار مقاربة تقوم على النوع الاجتماعي من أجل منع ومكافحة التطرف العنيف في شمال إفريقيا.
- **اختلف الأعضاء حول وضع إعادة تأهيل وإعادة إدماج المتطرفين العنيفين السابقين ضمن الأولويات في المنطقة.** فأشار البعض إلى أنه يعد مسألة لها أولويتها بالنسبة للدول الغربية وليس بالنسبة لشمال إفريقيا، بينما قال آخرون إن السبب وراء عزوف حكومات المنطقة والمجتمع المدني عن معالجة هذه القضايا يرجع إلى الرفض العام لقبول المتطرفين السابقين في مجتمعاتهم المحلية. وشدد عدد من الخبراء على أهمية مناقشة مسألتي إعادة التأهيل وإعادة الإدماج من منظور النوع الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بأسر مقاتلي داعش الموجودين في المخيمات في شمال شرق سوريا، على سبيل المثال.
- **أعاد الأعضاء تأكيدهم على ضرورة وجود تمويل أكثر استدامة وطويل الأجل للمنظمات المدنية العاملة في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني النسائية.** كما أشاروا إلى غياب الجهات المانحة الإقليمية والاعتماد المفرط على التمويل الدولي. ودار نقاش حول التحديات التي يشكلها قبول التمويل من الدول الأطراف في الحروب الدائرة في المنطقة.

الاعتبارات العالمية للنوع الاجتماعي والتطرف العنيف

بدأ الاجتماع بتحديد سياق التحديات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا. ولوحظ مجالان رئيسيان للتركيز لا يزالان يحظيان باهتمام دولي منذ اجتماع الخبراء السابق. أولهما مسألة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وثانيهما دور منظمات المجتمع المدني النسائية المحلية في مكافحة ومنع التطرف العنيف. وعلى الرغم من ملاحظة 'الاهتمام المتزايد بالنوع الاجتماعي في الأشهر الماضية' لدى المجتمع الدولي، فإن معدل تراجع النساء عن الانخراط في أعمال التطرف العنيف لا يزال منخفضًا للغاية. ووفقًا لتقرير الاتجاهات الصادر عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في عام 2019، تشير التقديرات إلى أن 4% فقط من مجموع العائدين المسجلين من العراق والجمهورية العربية السورية هم من النساء وأن هؤلاء النساء يمثّلن نحو 5% من النساء اللائي سافرن إلى مناطق النزاع. ويشير انخفاض معدل العودة على هذا النحو إلى 'وجود حاجة ماسة إلى إجراء تحليل أوثق لأسباب عدم عودة النساء؛ وسبل تيسير عودتهن بطريقة تتوافق مع حقوق الإنسان؛ ومصير اللائي سبق وأن عُدن' (المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، 2019).[2] وقد دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الدول الأعضاء بوضع استراتيجيات للملاحقة القضائية وإعادة إدماج العائدين تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي بغرض التصدي بشكل أفضل لأبعاد النوع الاجتماعي التي ينطوي عليها منع التطرف العنيف (قرار مجلس الأمن رقم 2396). وأشار المتحدثون إلى أن الحاجة تغدو ماسّة يومًا بعد يوم لأن تضع الدول هذه الاستراتيجية التي تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي بالنظر إلى الوضع 'المتردي' في المخيمات مثلما هو الحال في شمال شرق سوريا والتحديات المتزايدة المتمثلة في عودة عناصر داعش[3].

[2] تقرير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (2019) متاح من خلال الرابط https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2019/02/Feb_2019_CTED_Trends_Report.pdf

[3] تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد دليل واضح حتى الآن يربط الهجرة (أو التنقل البشري بشكل عام) بالتطرف العنيف. ويجب أيضًا التمييز بين العلاقة السببية. فرغم تورط بعض المهاجرين في أعمال التطرف العنيف، لا يوجد دليل على أن الهجرة هي سبب التطرف العنيف. وكما ذكر كوسر وكننغهام (2017)، "قد يفر بعض اللاجئين من تجارب التطرف العنيف المباشرة؛ وقد يغادر مهاجرون آخرون ديارهم بسبب عوامل تتعلق بظهور التطرف العنيف، على سبيل المثال، عدم وجود فرص لكسب العيش لأنفسهم ولأسرهم" (Koser and Cunningham، 2017). وعلاوة على ذلك، "قد يرتكب بعض المهاجرين واللاجئين أنفسهم أعمال عنف بسبب تجربتهم المؤلمة مع الهجرة؛ والبعض الآخر يرتكب العنف لأسباب منها الظروف السائدة في البلدان التي يصلون إليها، أو لأسباب لا تتعلق بأي من الحالتين" (Koser و Cunningham، 2017).

وأكَّد المتحدثون على الأدوار المختلفة التي تلعبها النساء داخل المنظمات الإرهابية، سواء كن ضحايا أو عناصر فاعلة. وعلاوة على ذلك، توجد ضمن فئة الجناة أنواع مختلفة، حسب درجة تورطهن في العنف، وهو أمر يصعب إثباته بسبب صعوبة جمع الأدلة حول طبيعة ومستوى التورط في أعمال العنف، لا سيما مشاركة النساء. وقد لوحظ أن النساء العاملات في منظمات المجتمع المدني التي تركز على العائدين لديهن معرفة عميقة بحالة النساء العائدات والتحديات التي يواجهنها، ولهذا السبب يحتجن إلى دعم إضافي من الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وينبغي أيضًا العمل على عدم تأثُّر منظمات المجتمع المدني النسائية سلبًا بالنظام العالمي لمكافحة الإرهاب والتبعات المحتملة للإفراط في أمننة عملهن، مما قد يحدث أثرًا سلبيًّا على وصولهن إلى التمويل والخدمات، على سبيل المثال.[4]

واستخدم المتحدثون نيجيريا كنموذج لدراسة إفرادية حيث أبرزوا التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والتي تركز على منع ومكافحة التطرف العنيف، لا سيّما إعادة تأهيل وإعادة إدماج النساء الفارّات من بوكو حرام في نيجيريا.[5] وفي شمال نيجيريا، بات الخطر الذي كانت تشكله جماعة بوكو حرام محليًّا إلى تحدٍّ وطني وإقليمي ديناميكي مخيف في ظل امتداد موجة العنف إلى النيجر وتشاد والكاميرون. ولا تزال الجماعة الإسلامية الإرهابية بالغة التعقيد في أبعادها الدينية والسياسية والاقتصادية. وجاء انضمام النساء من خلال عمليات الاختطاف، وكذلك طواعية سعيًا منهن إلى تحقيق مكاسب مالية أو الحصول على التمكين.

وفي هذا السياق، لا يزال العمل على إعادة الإدماج يشكل مثاراً للجدل. أولاً، لأن النساء العائدات ما زلن يعانين من ردة فعل الجماهير الغاضبة والرفض من جانب أسرهن والمجتمع المحيط بهن؛ فهن في نظرهم 'مجرمات' ولسن 'ضحايا'، خاصة وأن مجتمعاتهن المحلية قد عانت وفقدت أطفالها وأقاربها بسبب الجرائم التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام. وثانياً، لأن النساء العائدات وأسرهن ما زلن يتلقين دعمًا اقتصاديًا ونفسيًا محدودًا. ولا يزال برنامج الحكومة الفيدرالية لتوفير مساكن آمنة ودعم العائدين في إطار استراتيجية إعادة الإدماج يعاني من نقص الموارد، مما يؤدي إلى إصابة غالبية النساء بانتكاسة تعيدهن إلى العنف. كما تمت الإشارة على احتياج النساء العائدات إلى الدعم الاجتماعي والاقتصادي ومساندة المنظمات التي تقودها النساء والتي تم توسيع نطاقها. كما استعرض المشاركون ممارسات البرمجة الجيدة، مثل تعريف المجتمعات بأسباب انضمام هؤلاء النساء إلى بوكو حرام في المقام الأول، وتوفير الفرص الاقتصادية للعائدات لضمان عدم عودتهن إلى المنظمة الإرهابية، واستقصاء الاستجابات من واقع تجارب النساء في بوكو حرام.

أولويات منطقة شمال أفريقيا: الاعتبارات السياقية ومشاركة أصحاب المصلحة والسياسات

وعقب مناقشة السياق العالمي لمسألة النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف، ركزت الحلقة النقاشية على تجربة شمال أفريقيا ومنظورها حيث تم ربطها بالاعتبارات العالمية وأفضل الممارسات مع استمرار التركيز على التحديات والفرص الخاصة بسياق شمال أفريقيا. كما أتاح الاجتماع الفرصة للأعضاء لمناقشة الدور المحتمل الذي يجب أن تقوم به المنصة في ضوء الواقع الجغرافي السياسي المعقد في المنطقة وطبيعة العنف العابرة للحدود الوطنية.[6] وقد ناقش الخبراء على مدار اليومين الدور الذي تقوم به قطاعات مختلفة (قضائية، دينية، مجتمع مدني،

[4] لمزيد من التفاصيل حول الآثار الضارة لسياسات مكافحة الإرهاب على منظمات المجتمع المدني، راجع
Gordon, Stuart and Sherine El Taraboulsi – McCarthy (2018) "Counter-terrorism, bank de-risking and humanitarian response: a path forward" ODI Working Paper. Available through: https://www.odi.org/publications/11180-counter-terrorism-bank-de-risking-and-humanitarian-response-path-forward [6 Jan. 2020]

[5] للاطلاع على أسباب الحاجة إلى فهم ديناميات السلطة والروايات المقعدة التي تسردها النساء العائدات، راجع:
Nwaubani, Adaobi Tricia (2018) "The women rescued from Boko Haram who are returning to their captors." *The New Yorker*. Available through: https://www.newyorker.com/news/dispatch/the-women-rescued-from-boko-haram-who-are-returning-to-their-captors?verso=true

[6] تشير التحديات العابرة للحدود (مثل تجارة الأسلحة) في المنطقة إلى الطابع عبر الوطنية للتطرف العنيف، والذي بدوره يمكن أن يستفيد من التبادل عبر الوطني للمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى في مجال منع التطرف العنيف (El Taraboulsi, 2016). ويمكن أن يعتمد نهج شمال إفريقيا على المشاركة الإقليمية وتبادل الدروس المستفادة في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف، وهو مر تم بحثه في سياق أوروبا، على سبيل المثال، في برامج مثل شبكتي "أمهات من أجل الحياة" و"النساء والتطرف" بقيادة الاتحاد الأوروبي، اللتين دعمتا الحوار والفعاليات والبرامج الإقليمية. وقد قام معهد السلام الأمريكي (USIP) بتطوير دليل للممارسات الجديدة في تقييم منع ومكافحة التطرف العنيف في عام 2019 بالاعتماد على التجارب العالمية

تعليم) في مكافحة التطرف العنيف في بلدانهم، وفرص اعتماد مقاربة متعددة القطاعات والتحديات. كما ناقشوا نقاط التقارب والتباعد المختلفة بين سياسات الدول بشأن قضية العائدين. وأخيراً، تناولوا مسألة التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة فيما يتعلق بمنع ومكافحة التطرف العنيف مع التركيز على النهج ذات الطابع الأمني وغير الأمني. ويتطلب منع وقوع التطرف العنيف تهيئة بيئات لا تفضي إلى العودة إلى التطرف. وفي ضوء الحاجة إلى دعم العديد من الجهات الفاعلة والقطاعات للجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف في القطاع الخاص والحكومات والمجتمع المدني، وضرورة مراعاة هذه الجهود لاعتبارات النوع الاجتماعي، بحث المشاركون سبل تنسيق عمل هذه الجهات الفاعلة بشكل أفضل من أجل نهج أكثر شمولاً وفاعلية.

وتطرَّق الخبراء بصفة عامة إلى الوصاية الغربية أو العالمية على منع ومكافحة التطرف العنيف في المنطقة باعتبارها إحدى المشكلات، ودعوا إلى إيلاء اهتمام أكبر لتجربة شمال إفريقيا وإسماع صوت شمال إفريقيا. وعلى الرغم من أن الخبراء قد سلطوا الضوء على فائدة أطر عمل الأمم المتحدة الحالية التي تعالج قضايا المساواة بين الجنسين ومنع ومكافحة التطرف العنيف، مثل قراري مجلس الأمن 2242 و2396، والمبادئ التوجيهية الأخرى مثل مبادئ مالطة، فقد استمروا في التعبير عن ضرورة وجود أدوات وإرشادات عملية وملموسة بشكل أكبر، على أن تكون إقليمية التوجُّه والتركيز. ورأى أعضاء المنصة أن ثمَّة ثغرة بين الاتفاقيات الدولية والتحديات الجيوسياسية فضلاً عن الواقع العملي في بلدانهم.[7] واتفقوا على ضرورة بذل المزيد من الجهد لوضع استراتيجيات مدعومة بالممارسات ومدروسة ومدفوعة محليًّا، وعلى أن مواصلة التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي من شأنه أن يساعد في تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات.

وقد برزت خلال الاجتماع ثلاثة مجالات رئيسية كانت موضعًا للاهتمام نظرًا لما تشكله من تحديات بالنسبة لصانعي السياسات والباحثين وقادة المجتمع المدني المنخرطين في قضايا النوع الاجتماعي منع ومكافحة التطرف العنيف في شمال إفريقيا، وما تحمله من فرص لمشاركة تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي في سياق منع ومكافحة التطرف العنيف. المجال الأول هو مركزية الاعتبارات السياقية الخاصة بالمنطقة، وشملت الاعتبارات الجيوسياسية، وانهيار الحكم والاستقرار، والتاريخ والذاكرة الجماعية والتجارب، وأخيرًا التصورات والمواقف تجاه الذكورة والأنوثة. أما المجال الثاني فتمثّل في مشاركة أصحاب المصلحة، وتعيين أصحاب المصلحة الرئيسيين وسبل إشراكهم، وتحديد المعوقات. وبخلاف التباين بين النهج ذات الطابع الأمني والنهج الأخرى، ناقش الأعضاء مسألة توسيع نطاق أصحاب المصلحة المشاركين في مساعي منع ومكافحة التطرف العنيف في بلدانهم، مثل القطاع التعليمي والقطاع الخاص. وأخيرًا كان المجال الثالث هو سياسات الدولة والبرامج الحالية بشأن النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف في شمال إفريقيا. وفيما يلي تقرير مفصل عن آراء الأعضاء بشأن هذه المجالات الثلاثة.

الاعتبارات السياقية: الجغرافيا السياسية والذاكرة التاريخية

أتاح الاجتماع الذي استمر يومين فرصة للتبصُّر الناقد في مركزية الديناميات والسياسات السياقية في وضع السياسات والبرامج الفعالة بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف في المنطقة. وقد كان الشعور بخيبة الأمل والإحباط هو القاسم المشترك بين الأعضاء إزاء المشاريع المنفَّذة في بلدانهم والتي تبدي اهتمامًا ظاهريًّا فقط بالسياق المحلي دون فهم الأولويات والثقافة والتاريخ المحلي. وقد خلقت التجارب التاريخية والمعاصرة للتطورات الجيوسياسية والصراعات في المنطقة طبقات تشكِّل القوى المختلفة التي يُمارس التطرف العنيف حولها. ووفقًا للأعضاء، فإن تلك التجارب تحمل أيضًا المفتاح للاستجابة الفعال، مثل التطورات في مجال المساواة بين الجنسين. كما أبرز الأعضاء التشابه بين بلدان شمال إفريقيا من حيث المخاطر والتحديات الجيوسياسية، وأن لديهم تجارب مشتركة أو متوازية فيما يتعلق بعدم الاستقرار السياسي.

(Holmer, Bauman and Aryeinejad, 2018)، بيد أن ثمّة حاجة إلى المزيد من العمل للتنسيق وإشراك الجهات الفاعلة بغرض تطوير برامج أكثر تأثيرًا وجلب الدروس المستفادة من البرامج الوطنية إلى البرامج الإقليمية والعالمية.

[7] في الوقت الذي تظهر فيه تجارب وبرامج قطرية مختلفة، كما ورد في إحدى المقالات الصادرة عن معهد السلام الأمريكي، لا توجد مجموعة متفق عليها من الممارسات أو النهج لتنفيذ أو تقييم تأثير البرامج الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف(معهد السلام الأمريكي، 2018).

الاعتبارات الجيوسياسية للصراعات

أكد أعضاء المنصة على أن العمل على مسألة النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف على أرض الواقع لا يتم في الفراغ، بل يتطلب مستوى من الاستقرار السياسي حتى يكون فعالًا، وركزوا بشكل خاص على الصراع في ليبيا. وذكروا إن المحادثات بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف في شمال إفريقيا لن تؤتي ثمارها دون عودة الأمن والاستقرار والحكم إلى ليبيا. ودعوا إلى تكثيف الجهود والتنسيق والتعاون فيما بينهم ومع المجتمع الدولي لإعادة الاستقرار إلى ليبيا، ومن ثمّ إلى المنطقة. كما دعت واحدة من الأعضاء الليبيين إلى المزيد من الشفافية فيما يتعلق بتمويل المشاريع التي تركز على منع ومكافحة التطرف العنيف في بلادها، مشيرة إلى أن التمويل يكون في بعض الأحيان له دوافع سياسية ويأتي من بلدان لها تأثير على النزاع في ليبيا أو هي طرف فيه، مما يُفقد مصداقية برامجه في نظر الناس.

ولكن الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة لم تكن كلها سببًا للخلاف والشقاق.[8] فقد كان لها أثر إيجابي تمثَّل في خلخلة التركيبات المجتمعية الأبوية،[9] حسبما ذكر بعض الأعضاء. وساهم ظهور الحركات النسوية ومبادرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة في تشكيل السياق السياسي المعاصر، كما ينطوي على مواطن قوة يمكن من خلالها تضمين وتطوير برامج تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي. وقد لعبت النساء أدوارًا فاعلة في مجال السياسة في المنطقة، ويشمل ذلك سياق انتفاضات 2011 وما أعقبها، وساهمن في تشكيل مسار شمال إفريقيا. وعلى سبيل المثال، فقد تضمنت المشاركة النسائية النشطة في ليبيا وتونس والجزائر الاحتجاج السياسي والمشاركة في العملية السياسية، فضلاً عن عمليات بناء السلام في سياقات مختلفة.

التاريخ والذاكرة الجماعية

أشار الأعضاء إلى أهمية أخذ التاريخ والذاكرة الجماعية في الاعتبار عند وضع البرامج والسياسات الخاصة بمنع ومكافحة التطرف العنيف. وأشارت واحدة من الأعضاء من الجزائر إلى تجربة بلدها في التصدي للعنف الإسلامي في فترة التسعينيات، وأن هذه التجربة هي التي يمكن أن تفسر سبب قلة عدد الجزائريين في الجماعات الإرهابية الإسلامية اليوم. وأشارت عضوة أخرى من ليبيا إلى أن الوضع الحالي في ليبيا هو نتيجة منعطف تاريخي كبير يتعن الالتفات إليه من أجل فهم الصراع الحالي وكذلك تحديد فرص السلام. ووصفت كيف شهدت فترة الخمسينيات (بعد الاستقلال في عام 1951) ازدهار مشاركة المرأة بشكل نشط في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في ليبيا، وأنه بعد صعود القذافي إلى الحكم وتفاقم الاستبداد، تم اعتماد مواقف أكثر محافظة بشأن الدين والمرأة، مما أدى إلى تراجع حرية المرأة، وظهور أشكال مختلفة من العنف المنزلي والعنف السياسي المتطرف. ولا يمكن فصل هذا التاريخ الحافل بالصدمات عن وضع برامج وسياسات سليمة وفعالة بشأن النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف.

إشراك أصحاب المصلحة: الوصول إلى المهمشين

[8] للاطلاع على عرض مثير للاهتمام حول كيفية قيام الانتفاضة الجزائرية في عام 2019 بتغيير المشهد السياسي في البلاد وكيف أدت إلى تراجع نفوذ المتطرفين الإسلاميين، راجع:

Tripp, Aili Mari (2019) "Beyond Islamist Extremism: Women and the Algerian Uprisings of 2019" CMI Brief, available through: https://www.cmi.no/publications/6983-beyond-islamist-extremism-women-and-the-algerian-uprisings-of-2019

[9] غلبت على مناقشات المنصة مسألة تقاطع قضايا النوع الاجتماعي مع منع ومكافحة التطرف العنيف، والذي يُعتبر عمومًا أنه يشمل تأثير المواقف المقبولة اجتماعيا حول الذكورة والأنوثة المثاليتين على العنف، وتشكيل أدوار الجنسين في المجتمع، والرسائل القائمة على النوع الاجتماعي المستخدمة في التجنيد وفي برامج القضاء على التطرف، والأدوار المختلفة التي تضطلع بها النساء والفتيات سواء في منع أو ارتكاب العنف. وقد ناقش الأعضاء العلاقة بين العنف والتمييز الجنسي- فعلى سبيل المثال، أبرزت الأبحاث التي أجرتها جامعة موناش وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرًا في ليبيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، العلاقة الجوهرية بين 'التحيز ضد المرأة ودعم العنف ضد المرأة' ودعم التطرف العنيف. ويشير دور التحيز الذكوري الضار ضد المرأة في استمرار العنف إلى أن العمل على المساواة بين الجنسين بات من أهم عناصر منع ومكافحة التطرف العنيف.

تضمن الاجتماع مناقشة حول أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين الرئيسيين الذين يتعين إشراكهم على الصعيدين الوطني والإقليمي في السياسات والبرامج المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف. وأشار أعضاء المنصة إلى ضرورة إشراك أصحاب المصلحة الذين يميلون إلى الوقوف على هامش السياسات والممارسات الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف الحالية، مثل معاهد التعليم والتدريب غير الرسمية والمنظمات المدنية والمجتمعية التي تقودها النساء. وقالوا إن النهج الشمولي للتصدي للتطرف العنيف في المنطقة يتطلب إشراك الجهات الفاعلة غير التقليدية، مثل الجهات الفاعلة في المجالين الرسمي وغير الرسمي لتقديم الخدمات التعليمية والصحية، وزعماء القبائل، والمنظمات التي تقودها النساء، والقطاع الخاص والإعلام، بالإضافة إلى المجتمع المدني والمؤسسات الدينية. كما دعوا إلى اعتماد طرق جديدة للشراكة عبر القطاعات. واتفق الأعضاء على أولوية مشتركة تمثّلت في مواصلة العمل على تطوير فهم لأصحاب المصلحة المحتملين واستنباط أفكار وطرق جديدة للتغلب على رؤية أوسع لمنع ومكافحة التطرف العنيف تتضمن وجهات نظر المرأة ونهج أكثر مراعاة لاعتبارات النوع الاجتماعي لإشراك جهات فاعلة جديدة.

وشمل أصحاب المصلحة الذين تناولتهم المناقشة ما يلي:

التعليم والصحة

أبرز الأعضاء أهمية التركيز على قطاعي التعليم والصحة من أجل تهيئة بيئة غير مواتية لانتشار التطرف العنيف. وفيما يتعلق بالتعليم، دعا عضو من تونس إلى توسيع نطاق تركيز برامج منع ومكافحة التطرف العنيف الحالية إلى ما وراء الجامعات ليشمل التربية المدنية وغيرها من أشكال التعليم غير الرسمي والتدريب على المهارات. وفي ضوء الأبحاث التي أجراها على السجون التونسية، قال إن استمرار ارتفاع معدلات التسرب من المدارس في تونس يساعد الجماعات الإرهابية على جذب واستقطاب الشباب المحرومين. كما أشار الأعضاء إلى ضرورة تعزيز العمل الوقائي في المجال الديني، حيث تم تصدير بعض الرجال والنساء إلى داعش من خلال التطرف في المساجد، وكذلك الحاجة إلى توفير مسارات أخرى للتعليم الديني تخلو من التطرف. وفيما يتعلق بقطاع الصحة، سلط الأعضاء الضوء على ضرورة توفير المزيد من برامج الدعم النفسي والاجتماعي والتمويل، بما في ذلك البرامج التي تعمل على معالجة أبعاد لنوع الاجتماعي للصحة النفسية الاجتماعية وتتبنى نهجًا يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي ويدركها فما تعلق بالصحة العقلية.

وسائل الإعلام

أبرز الأعضاء دور الرأي العام والإعلام في تشكيل الجهود الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف بطرق مختلفة.

كما تطرق الأعضاء إلى الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الجديدة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، في تجنيد الإرهابيين وكذلك تشكيل المواقف العامة وتصورات أولئك المنخرطين في أعمال التطرف العنيف. وأكد الأعضاء على أن الشعبية التي تحظى بها وسائل التواصل الاجتماعي قدمت تحديات وفرصًا جديدة للوصول إلى مجموعات واسعة من الناس في شمال إفريقيا. وتشير الدلائل إلى أن الرجال والنساء يتم دفعهم نحو التطرف بطرق مختلفة عبر شبكة الإنترنت. فعلى سبيل المثال، يتطرف بعض الأشخاص بمن فيهم النساء، عبر شبكة الإنترنت في شمال إفريقيا ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بطرق معينة، ولكن لا توجد بيانات وأرقام دقيقة في هذا الصدد. وقد حرصت بعض الجهات الفاعلة، مثل مركز البحوث والدراسات والوثائق والمعلومات المتعلقة بالمرأة (CREDIF) في تونس، على إشراك الإعلام في إعداد مقاطع فيديو وأغاني راب لإنتاج مواد تدعو إلى مكافحة التطرف العنيف.

أدى الرأي العام السلبي تجاه توفير خدمات الدعم الحكومي المقدمة إلى العائدين من بوكو حرام الموجودين في المخيمات في نيجيريا، على سبيل المثال، إلى تقويض قدرة الحكومة على دعم إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وفي شمال إفريقيا، أدى الرأي العام السلبي إلى إحجام الحكومات عن المشاركة بشكل صريح في دعم برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وأشار الأعضاء إلى أن الصورة التي تعكسها وسائل الإعلام لقضايا النوع الاجتماعي والأفراد المنخرطين في أعمال التطرف العنيف تحدد الطريقة التي ينظر بها الجمهور إلى سياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف ويستقبلها، ومن ثم، مدى فعاليتها لأن تلك البرامج تحتاج أساسًا إلى تأييد المجتمع المحلي. وتقوم بعض بلدان شمال

DRAFT – Not for circulation

إفريقيا، مثل تونس، بتطوير برامج تستخدم وسائل الإعلام والتكنولوجيا لدعم برامج منع ومكافحة التطرف العنيف، مثل البرامج التلفزيونية والإذاعية التونسية.

منظمات المجتمع المدني

شدد الأعضاء على أن منظمات المجتمع المدني النسائية تلعب دوراً هاماً في المنطقة، ويمكنها فعل المزيد لدعم العمل في قضايا النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف على الصعيدين المحلي والإقليمي. وأبرز خبراء مركز البحوث والدراسات والوثائق والمعلومات المتعلقة بالمرأة (CREDIF) في تونس تجاربهم في العمل في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف، مثل دعم الحملات الإعلامية التي تسعى إلى القضاء على التطرف بين الشباب. كما أشاروا إلى أن منظمات المجتمع المدني في تونس تعمل بنشاط على إشراك قوات الشرطة في التصدي لخطر الإرهاب. وقد قامت إحدى المنظمات، على سبيل المثال، بتدريب الشرطيات في تونس (تم تدريب نحو 3000 امرأة حتى الآن) لتطوير مهاراتهن التفاوضية وقدرتهن التشغيلية. وفي المغرب، تعمل منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء وتتمحور حول النساء بشكل وثيق مع الحكومة لدعم العمل على المستوى الوطني من أجل منع ومكافحة التطرف العنيف. وأكد الخبراء طوال الجلسات على الدور الهام الذي تقوم به المرأة في المجتمع في سبل دعم منع ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك دعم الإنذار المبكر في المجتمعات المحلية وفي نطاق الأسرة لمنع وقوع العنف.

المؤسسات الدينية

أكد الأعضاء على الدور المحوري الذي تقوم به المؤسسات الدينية في المنطقة. وناقشوا الدور السلمي المحتمل الذي يمكن أن يضطلع به الصوفيون في ليبيا، على سبيل المثال، ونجاح برامج التدريب الديني في كل من تونس والمغرب. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن وجود روابط بين بعض هذه الجمعيات الدينية والدولة كان سببًا في التشكيك في مصداقيتها واستقلالها من جانب الجمهور.

السياسات والبرامج

تتباين النهج التي تتبعها الدول تجاه منع ومكافحة التطرف العنيف والسياسات والبرامج في شمال إفريقيا. فقد ركزت سياسات الدولة في كلٍّ من تونس والجزائر والمغرب على البرامج الاجتماعية، مع التركيز على منع التطرف العنيف داخل المجتمعات المحلية وفي السجون. وركزت مصر بشكل أكبر على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب موجهة أساسًا ضمن قطاع الأمن. وقد أدى الصراع الدائر في ليبيا وانهيار الحكم إلى صعوبة تنسيق البرامج الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف، فضلاً عن عدم وجود استراتيجية وطنية حتى الآن. وبشكل عام، أشار الأعضاء إلى وجود ثمة قصور في التنسيق الإقليمي والوطني حتى داخل الهيئات الحكومية القائمة، وأنه في بعض الحالات لا تعمل الوزارات المختلفة معًا على نحوٍ فاعل من أجل وضع برامج مشتركة. وهناك مستوى آخر من التنسيق، هو التنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي لا يزال محدودًا أيضا في المنطقة على حد قول الأعضاء.

تختلف طبيعة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود في المنطقة. ففي مصر تشمل المخاوف تهديدات الجماعات الإرهابية، مثل ولاية سيناء الموالية لتنظيم داعش والتي تعمل في شمال سيناء وتهديدات الذراع المسلح لجماعة الإخوان المسلمين والجماعات التي بدون قيادة/الخلايا الصغيرة، وكذلك الأفراد الذين يغادرون لممارسة أعمال الإرهاب في الخارج (رجب 2016). وللتصدي لهذه التهديدات يجرّم قانون مكافحة الإرهاب في مصر أي نشاط مع المنظمات الأجنبية لممارسة الإرهاب داخل وخارج البلاد، وبموجب المادة (86) من قانون العقوبات تشمل العقوبات المحتملة على النشاط الإرهابي المدان عقوبة الإعدام. ولا تزال استراتيجيات منع العنف محدودة خارج المجال الأمني، وعلى الرغم من وجود بعض النقاشات حول توحيد خطبة الجمعة في المساجد، فلا توجد أي برامج رسمية داخل المؤسسات الدينية تتمحور حول النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف يمكن استكشافها في البلاد. وأشار أعضاء المنصة المصريون إلى النُهُج المتبعة لتمكين المرأة بوصفها نشاطًا مهمًّا يحتاج إلى المزيد من التوسع لدعم الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتمكينها. ويمكن أن تكون هذه النهج أيضًا أداة لمعالجة العوامل التي

Draft - not for circulation

يمكن أن تقود النساء أنفسهن إلى التطرف، وكذلك لدعم المساواة الاجتماعية بين الجنسين على نطاق أوسع كوسيلة لمكافحة الأعراف الجنسانية الضارة التي يمكن أن تكون محركًا للتطرف. وهناك في مصر، على سبيل المثال، برامج لدعم تمويل سيدات الأعمال والشركات الصغيرة للمساعدة في تمكين المرأة اقتصاديًا.

طور المغرب وتونس عددًا من الأنشطة المدنية داخل السجون وفي المجتمعات المحلية لمواجهة تحدي التطرف العنيف. وركز المغرب أيضًا على مسألة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وركزوا على البرامج الدينية من خلال برنامج المرشدات الدينيات، على سبيل المثال، الذي يتضمن تدريب محفظات القرآن أو المرشدات الروحيات والذي يهدف إلى محاربة الإسلام الراديكالي من خلال دعم الابتعاد عن الإيديولوجيات المتطرفة والخطاب الإسلامي المتطرف. وشملت البرامج التونسية العمل مع قطاع التعليم والجامعات ومراكز الشباب. ويندرج ذلك وغيره من أشكال المنع الأخرى ضمن مرتكز الوقاية في الاستراتيجية الوطنية التونسية والتي تشمل أيضًا مرتكزات الحماية والملاحقة القضائية والقصاص، كما ينطوي على العمل لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب من خلال الوزارات الحكومية بما في ذلك الوزارات التي تركز على الثقافة والتعليم والإعلام والشؤون الدينية.[10]

وفي الجزائر، أشار الأعضاء إلى أن ثمَّة حاجة إلى المزيد من البيانات حول انضمام الجزائريين إلى داعش والتهديدات الإرهابية المحلية الأخرى. كما دعوا إلى إجراء تحليل أوثق لتجربة القضاء على التطرف في الجزائر، وذكروا إن هناك أمثلة لنساء جزائريات يقمن بنشاطات مجتمعية تركز على الوقاية.

وفي ليبيا، يعد عمل الحكومة في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف أكثر محدودية بسبب القيود التي تفرضها المخاوف الأمنية في المنطقة. وقدم نيت ويلسون، مدير مكتب معهد السلام الأمريكي في ليبيا، عرضًا حول مجموعة من البرامج التي يجري تنفيذها خارج نطاق الحكومة من أجل منع ومكافحة التطرف العنيف من خلال التعليم. فعلى سبيل المثال، شملت برامج معهد السلام الأمريكي في ليبيا برامج لتعليم المجتمع المدني وقوات الشرطة مهارات مكافحة التطرف العنيف والمعلومات الخاصة بها، فضلاً عن برامج المشاركة مع الشباب، لا سيما الفتيات بوصفهن من أهم العناصر الفاعلة في منع التطرف العنيف في جنوب ليبيا. لكن الصراع بين الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة ومقرها طرابلس والقوات التي يقودها حفتر في بنغازي لا يزال يولد عدم الاستقرار.

المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون: نموذج

في شمال إفريقيا، يتم التعامل مع العائدين وأبعاد نوعهم الاجتماعي بشكل مختلف. فقد سافر اليوم عدد كبير من المقاتلين الأجانب المتطرفين من شمال إفريقيا إلى سوريا، ولا سيما من تونس، وإلى حد أقل من مصر والمغرب، وكان بعضهم من النساء—وإن كان من الصعب حصر البيانات والأرقام. ويفرض التحدي المتزايد الذي تشكله عودتهم وإعادة إدماجهم ضغوطًا على الدول والمجتمعات المحلية في البلدان الخمسة (رينار، 2019). وبشكل عام، لا تزال بلدان المنطقة "تفتقر إلى نهج شامل للتعامل مع العائدين ... في غياب نهج شامل وطويل الأجل، ويشمل ذلك وضع برامج طموح للوقاية والإدماج". وتعني المخاوف بشأن الموجة الأخيرة من العائدين إلى شمال إفريقيا من سوريا أن "التحدي المتمثل في عودة المقاتلين سوف يظهر قريبًا في شكل جديد ..." (المرجع نفسه، 8).

تنطوي سياسات المغرب الحالية بشأن العائدين على تدابير قانونية وأمنية مرتبطة ببرامج القضاء على التطرف في السجون والمبادرات الاجتماعية الأخرى التي تشرك العائدين، في حين أن تونس ومصر لديهما برامج اجتماعية أقل منهجية أو تطورًا لإشراك العائدين، مع وجود عدد أكبر من الأولويات القائمة على الأمن (رينارد، 2019). ويعتمد النهج المتبع في مصر على سياسة وطنية لمكافحة الإرهاب تجعل منع ومكافحة التطرف العنيف قاصرًا على قطاع الأمن في المقام الأول. وصرح أعضاء من مصر بأن هناك تحديات أمنية أخرى لا تزال مصر تتعامل معها. على سبيل

[10] 'Tunisia: Extremism & Counter-extremism' Available at Counter Extremism Project (2019) https://www.counterextremism.com/countries/tunisia; https://www.counterextremism.com/sites/default/files/country_pdf/TN-07252019.pdf. Also see US Department of State (2018) 'Country Reports on Terrorism 2017 – Tunisia'. Available at https://www.refworld.org/docid/5bcf1f7813.html.

المثال، في أعقاب الانتفاضات في عام 2012، استقبلت مصر اللاجئين السوريين دون وضعهم في مخيمات، وبدلاً من ذلك وضعتهم مباشرة في المجتمعات. وقد خلق هذا تحديات بالنسبة للتماسك الاجتماعي قد تؤدي إلى تهديد الأمن.

وفي المغرب، يوجد التزام على المستوى الوطني بعدم إسقاط الجنسية المغربية عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. كما تم الإفراج المبكر عن النساء اللائي عدن في المغرب، على افتراض أنهن يُنظر إليهن على نطاق واسع باعتبارهن 'ضحايا' وأقل خطورة. وقد واجه العديد من هؤلاء العائدين الوصم والإقصاء الاجتماعي. وفي بعض الحالات، كان يتم الفصل بين السجناء المتورطين في قضايا التطرف العنيف عن السجناء العاديين داخل السجون المغربية في محاولة لوقف التجنيد (بالاعتماد على نموذج أمريكي) ولكن يجب القيام بالمزيد من العمل من أجل إيجاد أساليب جديدة. وقد ظهر عدد من البرامج المغربية، مثل برنامج المصالحة، وبرنامج حذر لما بعد 2015، ومراجعة قانون مكافحة الإرهاب في عام 2003، وإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتطرف لا شكرًا - الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال – خنيفرة، وتشكيل معهد محمد السادس - الرابطة المحمدية للعلماء، وعدد من الجمعيات، بهدف معالجة أبعاد النوع الاجتماعي وتعقيد التهديدات، وهناك حاجة إلى المزيد من العمل لإشراك المجتمع المدني وتعدد أوجه العنف واستمراريته.[11]

وتشير التقارير إلى احتفاظ تونس بأعلى نسبة من المقاتلين الأجانب للمواطنين في العالم. وأفاد الأعضاء بعدم وجود انفتاح وشفافية في التعامل مع العائدين، الذين ما فتئوا يمثلون مشكلة حرجة، وأشار الأعضاء إلى الروايات الإشكالية التي يتم تداولها في وسائل الإعلام والتي تحبط الجهود المبذولة لإعادة الإدماج. وأعرب أعضاء المنصة الجزائريون عن قلقهم إزاء العائدين، لكنهم أشاروا إلى الأهمية التي تكتسيها التجارب التاريخية للعنف في البلاد، بما في ذلك الحرب الأهلية في التسعينيات، في تشكيل السياق المعاصر. وشملت السياسات الجزائرية للمصالحة قانون الرحمة وقانون الوئام المدني اللذين صدرا في عامي 1995 و1999، وفي وقت لاحق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي أقره الاستفتاء الذي أُجري في عام 2005.[12] وقد تم إطلاق إطار قانوني جديد لتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في عام 2006 إلى جانب عدد من القرارات الرئاسية لدعم ضحايا التطرف العنيف ودعم المصالحة داخل المجتمعات المحلية. وتهدف هذه السياسات مجتمعة إلى المساعدة في إعادة توحيد المجتمعات المحلية وتعزيز التماسك الاجتماعي و'الوئام المدني' في الجزائر ومعالجة قضايا مثل الإصابات والأضرار في الممتلكات والمعاناة، بيد أن العمليات قد انفصلت، وفي بعض الحالات تم منح مرتكبي العنف هويات جديدة ليستقروا في قرى جديدة، وهناك حاجة إلى نهج جديدة. وتناقش الخبراء مسألة 'عدم وجود في الواقع' أية نساء عائدات من العراق أو سوريا؛ حيث تشير التقارير إلى عودة نحو 4 من أصل 179 جزائريًا انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) قد عادوا إلى الجزائر.

يتشكل السياق الليبي بشكل أساسي من خلال السياق السياسي الحالي الذي يغلب عليه عدم الاستقرار بدرجة كبيرة. فعلى سبيل المثال، خلَّفت الحرب عواقب سلبية على التعليم والصحة في ليبيا. وفيما يتعلق بالعائدين، يفتقر المعتقلون، بمن فيهم النساء، إلى الاهتمام على نحو شامل وإلى وجود إطار قانوني لمعالجة قضايا إعادة التأهيل. ويتعين تعزيز قانون مكافحة الإرهاب وإضافة المزيد من التفاصيل إليه، كما أن الاضطهاد الذي يتعرض له ضحايا العنف الجنسي من النساء، على سبيل المثال، لم يتم تناوله بشكل كافٍ. وهناك أيضًا بعض القوانين القائمة التي تتطلب تحسين التنفيذ ومراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي، على سبيل المثال، للتعامل مع الأمهات العائدات.

مســـارات للمضيـــ قُدُمًا: نحو نهج أكثر اتســـاقًا تجاه النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف في منطقة شمال إفريقيا

[11] راجع المناقشات حول بعض هذه البرامج المغربية، على سبيل المثال، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتطرف العنيف في المغرب"، المجلس الألماني للعلاقات الخارجية، متاح على الرابط https://dgap.org/system/files/article_pdfs/sammelpublikation_marokko_2019.pdf and 'A gendered approach to countering violent extremism', Brookings, available at https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Women-CVE-Formatted-72914-Couture-FINAL2.pdf.

[12] 'Algeria and deradicalization: An experience to share', Ministry of Foreign Affairs, People's Democratic Republic of Algeria. Available at http://www.konsulat-algerien.de/derad-en%20(1).pdf.

استنادًا إلى الاجتماعات التي دارت لمدة عامين، نضجت المنصة وتطورت، حيث طرحت في اجتماعها المباشر الثالث العديد من الرؤى والفرص التي يمكن البناء عليها من خلال الأنشطة المستقبلية.

ويجب أن يقوم أي مسار للمضي قُدُمًا على ما يلي:

أولاً: تقَدُّم المنصة وزخمها بشأن النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف: الرؤى والفرص

1) الانتقال من المفاهيم الملتبسة إلى الممارسات الجيدة

في الاجتماعات السابقة، اختلف الخبراء حول التعريفات وغاب التوافق في الآراء بشأن مفاهيم النوع والتطرف العنيف. وهذا الفشل في الاتفاق على التعاريف والمفاهيم يعيق الحوار حول منع ومكافحة التطرف العنيف في المنطقة كما ساهم في حدوث خلط في المفاهيم. ومن خلال اجتماعات ومناقشات المنصة المباشرة وعبر الإنترنت، أثيرت هذه الاختلافات حول المفاهيم وتمت مناقشتها بسبل عدة. وفي نهاية المطاف، تم التوصل إلى اتفاق في الاجتماع الثالث حول مفهوم "التطرف العنيف"، حيث اتفق الخبراء على تعريفه على النحو التالي: **"كل ما يشير إلى معتقدات أو أفكار أو أفعال الأشخاص أو الجماعات الذين يدعمون أو يستخدمون العنف بدوافع أيديولوجية أو دينية أو سياسية أو عرقية."** وبالاجتماع على هذا التعريف، اتفق الأعضاء على ضرورة الانتقال من التركيز على المفاهيم إلى المضي قدمًا في السياسات والممارسات. وقد أظهر هذا الاتفاق نتيجة مهمة لسنتين من الحوار؛ إذ أكدت المناقشات حول المفهوم على أهمية الإثنية باعتبارها أحد المجالات التي يمكن أن تحفز العنف. كما شدد الأعضاء على فكرة أن التطرف العنيف لا يرتبط فقط بالمعتقدات، ولكن أيضًا بالأفكار. وشددوا أيضًا على أهمية فهم أوجه العنف المتعددة—فهو ليس جسديًا فحسب، بل نفسي أيضًا. وأكدوا على ضرورة أن تشمل مفاهيم العنف الجوانب الجسدية والعاطفية. ويجب الاستفادة من هذا التقارب في فهم معنى التطرف العنيف والانتقال من الخلط المفاهيمي إلى الممارسات في تحسين البرامج والممارسات في المنطقة، وكذلك التواصل بشكل أفضل مع الجهات الفاعلة الدولية، كما يمكن الاسترشاد بها في الحوارات والأنشطة المستقبلية.

2) أهمية أصحاب المصلحة الجدد والشراكات الجديدة

أبرزت أنشطة المنصة ضرورة إشراك أصحاب مصلحة جدد بخلاف أصحاب المصلحة التقليديين النشطين في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف. ورغم أن الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأمن مازالت جهات فاعلة وحيوية على مستوى العالم وفي شمال إفريقيا، فقد اتفق الخبراء على ضرورة التجديد وجلب لاعبين جدد إلى المناقشات. ومن خلال بناء قنوات جديدة للمناقشات والاستجابة للعنف وعدم المساواة بين الجنسين والقضايا الاجتماعية، ستتمكن المنصة من تطوير مناقشات أعمق وأكثر دقة حول الدوافع المعقدة للتطرف العنيف وطرح رؤى جديدة بشأن السياسات والبرامج. وقد ناقش الخبراء، على سبيل المثال، أهمية النظر إلى ما هو أبعد من نظام التعليم التقليدي وإشراك العاملين في مجال التعليم غير الرسمي لإيجاد حلول جديدة لدعم منع ومكافحة التطرف العنيف وجلب جهات فاعلة جديدة وغير متوقعة لمواجهة التحديات الحرجة التي يفرضها التطرف العنيف في السجون والمجتمعات والمؤسسات الدينية وغيرها من الأماكن الاجتماعية. وقد ساعدت الرغبة المشتركة التي عبَّر عنها الخبراء بشأن تلك الرؤى الجديدة وبذل المزيد من العمل متعدد القطاعات من أجل الوصول إلى فهم مشترك لخطة عمل استشرافية لقضايا النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف في المنطقة.

3) فهم السياق المحلي: أهمية الاستقرار

هناك رؤية أخرى تم تطويرها خلال الاجتماعات وهي حقيقة أن الجهات الفاعلة العالمية تدرك في كثير من الأحيان أهمية "السياق المحلي" ولكنها لا تلتفت إلى الفروق الدقيقة والتصورات الخاصة بالسياق على أرض الواقع. وأكد خبراء المنصة بصفة مستمرة على أهمية الاستقرار وطالبوا بفهم دقيق ومحلي لعناصر الاستقرار في المنطقة. وفي حين يتم الربط دوليًا وفي كثير من الأحيان بين الاستقرار وتعزيز المجتمع المدني وإرساء الديمقراطية والمشاركة

الدولية، فقد أبرز خبراء المنصة أهمية فهم الاستقرار من منظور محلي. وفي اجتماعات المنصة، تبادل الخبراء المعلومات وسلطوا الضوء على حقائق السياق الوطني في كلٍّ من ليبيا والجزائر ومصر كمثال، حيث تشكِّل السياقات الأمنية والخصائص الديموغرافية والتاريخ الوطني شديدة التباين كل شيء، من ديناميات النوع الاجتماعي إلى العنف والعلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد تم تقييم هذا الفهم المشترك للروابط القائمة بين السياق الثقافي والتاريخ الوطني والاستقرار والنوع الاجتماعي، وأهمية طبقات السياق المحلي المتعددة المرتبطة بمنع ومكافحة التطرف العنيف تقييمًا نقديًّا وطرحها للنقاش الإقليمي من خلال مواضيع متعددة.

4) مركزية العنف عبر الوطني في شمال إفريقيا

كان العنف العابر للحدود الوطنية في منطقة شمال إفريقيا وآثاره على النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف من العناصر الأساسية في المناقشات التي دارت حول منع ومكافحة التطرف العنيف. وكانت الروابط عبر الوطنية وتجارب العنف العابر للحدود بين تونس ومصر وليبيا، على سبيل المثال، محورًا لمناقشات المنصة ومحلاً للاهتمام المشترك. وقد أثارت الحدود المشتركة والروابط الجغرافية بين بلدان الشمال الأفريقي مخاوف مشتركة. فعلى الرغم من الإدراك المتنامي للطابع عبر الوطني للعنف وأهمية تنسيق الاستجابة على الصعيد عبر الوطني، أعرب الخبراء بصفة مستمرة عن مخاوفهم إزاء ندرة البيانات والأدلة المؤكدة بشأن التطرف العنيف، مما قد يؤدي إلى فقدان الثقة على مستوى السياسات بين الدول في شمال أفريقيا. ومن سبل المضي قدمًا مناقشة القضايا التالية:

5) الحاجة إلى تعزيز الثقة والشبكات

وتناولت آخر الرؤى النقدية في اجتماعات المنصة المتعددة أهمية تعزيز الثقة على مستوى السياسات كسبيل لضمان ممارسة منع ومكافحة التطرف العنيف على نحو أكثر فعالية. وتكتسي الشواغل المتعلقة بالثقة أهمية كبرى في شمال إفريقيا، وهي شواغل شخصية وسياسية على حدٍّ سواء. وتعد حقيقة وجود ممارسات ناشئة في المنطقة، بما في ذلك حول النوع الاجتماعي وطرح وجهات نظر المرأة في منع ومكافحة التطرف العنيف، إحدى المعلومات التي استخلصتها المنصة والتي تحتاج إلى المزيد من التواصل على الصعيد العالمي. كما أن ثمَّة اهتمام مشترك حول شعور 'الوصاية الغربية' في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف يتعين مواجهته، من خلال الشبكات الهادفة والتبادل على المستويين الإقليمي والدولي للنهوض بمستوى المعرفة والخبرات الوطنية. وأعرب الخبراء الوطنيون عن قلقهم لأن أصواتهم لا تحظى دائمًا بالأولوية في المحافل الدولية، وهي مسألة تستوجب التصحيح. وقد ساعدت مناقشات المنصة في إثارة الشواغل بخصوص الشبكات والسلطة والثقة، ومن ثم يمكن البناء عليها.

ثانيًا: العمل الملموس: تحديد معالم الطريق أمام المنصة

تشمل الإجراءات الملموسة للاستفادة من تطور المنصة ونضوجها حتى الآن ما يلي:

1) تعزيز الشبكة

يمكن زيادة تعزيز منصة النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف في شمال إفريقيا، واستخدامها بطريقة ذات شقين، من خلال (1) مساعدة البلدان على التشبيك وتطوير سياسات قوية بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف، و(2) ربط المنصة مع الشبكات والفرص العالمية. ويمكن أن تستفيد هذه التطورات من التقدم الذي تم إحرازه على مدار ثلاثة اجتماعات مباشرة، بما في ذلك تعزيز العضوية الأساسية الحالية وإعداد مجموعة من تقارير الاجتماعات والمعارف التي تم جمعها.

2) إفساح المجال أمام الرؤى الجديدة

لإفساح المجال أمام الرؤى الجديدة ومواصلة تطوير المنصة وتعزيزها، يمكن إشراك أصحاب المصلحة على هامش منع ومكافحة التطرف العنيف، والتوسع خارج نطاق الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني المعتادة لجلب

DRAFT - not for circulation.

الجهات الفاعلة من القطاعات البديلة، مثل التعليم، ومجالات العمل غير الرسمي والمجتمعي، وإتاحة الفرصة لوجهات نظر الشباب والفتيات وغير ذلك من رؤى جديدة.

3) إدماج مفاهيم جديدة للنوع الاجتماعي والعنف

ينبغي أن تنظر المنصة في كيفية دمج مفاهيم النوع الاجتماعي والعنف، ويشمل ذلك كيفية ارتباط الذكورة والسياسة في المنطقة والعالم، وإدراج هذه المفاهيم في هيكل الشبكة وعضويتها. ومن شأن ضم الشباب كأعضاء في المنصة، على سبيل المثال، أن يقدم منظوراً جديداً. ويمكن أن تواصل المنصة تطوير فهمها للنوع الاجتماعي ولكيفية ارتباط فهم الذكورة والأنوثة بالتطرف العنيف والديناميات الإقليمية.

4) تحقيق المنصة للمزيد من المخرجات الملموسة

ستبدأ المنصة في إنتاج موجزات سياسية ومقالات تحليلية قصيرة يتشارك في تحريرها الأعضاء، بغرض الإسهام في السياسات والممارسات الإقليمية والدولية. ومن المنتظر أن تساعد هذه المنشورات في إعلاء الأصوات ودعم الخبرات الإقليمية، ويشمل ذلك بعض الجهات الفاعلة غير التقليدية التي يمكن أن توسع نطاق المنصة وتفكيرها للمساهمة في الابتكار في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، سيتم ربط أعضاء المنصة على المستوى الوطني ليكونوا قادرين على العمل معًا في قضايا السياسات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف.

5) معالجة الخبرات والرؤى والمزايا

وأخيرًا، يمكن للمنصة أن تعمل على معالجة وفهم الميزة النسبية التي يتمتع بها الخبراء المحليون (والخبرات القيمة والمعرفة والتجارب والمهارات اللغوية التي يقدمونها) والخبراء الدوليون (مثل شركاء المنصة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) ومعهد التنمية لما وراء البحار (ODI) والأونكتاد، التي تتيح الوصول إلى الشبكات والتمويل والشراكات العالمية). ومن شأن العمل على تحديد واستغلال مواطن القوة النسبية والوصول بين مختلف أصحاب المصلحة، أن يساعد في تعزيز العمل وحتى توفير مسرح لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية. وقد يساعد اتخاذ خطوات مستقبلاً للاعتراف بهذه العناصر والتنقل بينها، المنصة في الاستفادة من تقدمها الأولي وتطوير أنشطة وخطط عمل أكثر دقة.

DRAFT - not for circulation

المراجع

CNN (2019) “Suspected Boko Haram attack on a funeral leaves 65 dead in Nigeria, official says” Available at: https://edition.cnn.com/2019/07/28/africa/boko-haram-attack-nigeria/index.html

El Taraboulsi, S. (2016) ‘Peacebuilding in Libya: Cross-border transactions and the civil society landscape.’ US Institute of Peace. 24 June. Available at https://www.usip.org/publications/2016/06/peacebuilding-libya-cross-border-transactions-and-civil-society-landscape.

Holmer, G. (2013) ‘Countering violent extremism: A peacebuilding perspective’. US Institute of Peace. 29 August. Available at https://www.usip.org/publications/2013/08/countering-violent-extremism-peacebuilding-perspective.

Holmer, G. and Bauman P. with Aryaeinejad K. (2018) ‘Measuring up: Evaluating the impact of P/CVE programs’. United Institute of Peace. Available at https://www.usip.org/sites/default/files/2018-09/preventing-countering-violent-extremism-measuringup.pdf.

ICAN and UNDP (2019) ‘Invisible Women’ Available at https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/PVE/INVISIBLE-WOMEN-Programming-Guidance.pdf,

Johnston, M. True, J. and Benalla, Z. (2019) ‘Gender equality and violent extremism in Libya: Research main findings and recommendations’. Monash University and UN Women. November. Available at https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2019/11/monash_genderequality_violentextremism_paper_art2.pdf?la=en&vs=638.

Koser, K. and A. Cunningham (2017) 'Migration, Violent Extremism and Social Exclusion' in IOM (2017) World Migration Report 2018, IOM: Geneva

OSCE (2018) ‘The role of civil society in preventing and countering violent extremism and radicalization that lead to terrorism: A guidebook for Southeastern Europe’. Organisation for Security and Cooperation in Europe. Available at https://www.osce.org/secretariat/400241?download=true.

Ragab, E. (2018) ‘Counter-Terrorism Policies in Egypt: Effectiveness and Challenges’. EuroMeSCo, European Institute of the Mediterranean. Available at https://www.iemed.org/publicacions-en/historic-de-publicacions/papersiemed-euromesco/30.-counter-terrorism-policies-in-egypt-effectiveness-and-challenges.

Renard, T. (2019) ‘Returnees in the Maghreb: Comparing policies on returning foreign terrorist fighters in Egypt, Morocco and Tunisia’. Egmont Paper 107. Available at http://www.egmontinstitute.be/content/uploads/2019/04/EP107-returnees-in-the-Maghreb.pdf.

US Department of State (2018) ‘Country Reports on Terrorism: Tunisia’. Available at https://www.refworld.org/docid/5bcf1f7813.html.

DRAFT Not for circulation.

شكر وتقدير

نتقدم بالشـكر والتقدير لأعضـاء فريق الخبراء على مشـاركة خبراتهم، وفرق هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة (أونكتاد) بالشراكة مع معهد التنمية لما وراء البحار (ODI) على الدعم الذي قدموه للاجتماع ومخرجاته.

معهد التنمية فيما وراء البحار هو مركز بحثي عالمي مستقل، يعمل من أجل عالم مستدام وسلمي يزدهر فيه الجميع. نحن نسـخِّر قوة الأدلة والأفكار من خلال البحث والشراكة لمواجهة التحديات وتطوير الحلول وإحداث التغيير.

هي الوثيقة هي مجرد مسودة وليست للتداول.

©معهد التنمية فيما وراء البحار 2018

Evidence.
Ideas.
Change.

ODI
203 Blackfriars Road
London SE1 8NJ

+44 (0)20 7922 0300
info@odi.org

odi.org
odi.org/facebook
odi.org/twitter

ODI is an independent, global think tank, working for a sustainable and peaceful world in which every person thrives.
We harness the power of evidence and ideas through research and partnership to confront challenges, develop solutions, and create change.

This is a draft document only and is not for circulation.

© Overseas Development Institute 2018.